

لكن يحمل عليها احتياطاً كما قاله القاضي أبو بكر **الظهير** يعني الحاصل بالمصدر  
 فإنه الذي يتعلق به الحكم لوجود بيته دون معنى المصدر بعد مبيته  
 أي مجموع المياه المذكورة فإن الحكم في العام قد يكون على مجموع الأفراد  
 كما في قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا قوله إلا من أمثالكم **بها**  
 من حيث ذاتها وفي الجملة حتى لا يباين في التقسيم **الذي يسبح مياه**  
 وزاد لفظ مياه للتأكيد والمباينة إلى بيان أن المراد الأنواع  
 لا أفراد ولا يورد عليه تبادل الحصر من هذه الصيغة مع أنه يجوز  
 التظهير أيضاً بغيره هذه السبع كالمناجيع من أمابعد صلبه  
 عليه ولم والحجوع من ذواتها وان اعترض بأنه نفس دابة في الأرض  
 لأنه ممنوع لا دليل عليه ولا بباطن ودوام المسبب بالزوال قال القاضي  
 لأنه ليس بجيو ان بل على صورته ولا يوافقاً امتناع التظهير  
 بغير الماء من المناجيع لأن حاصلها بيان ما يجوز التظهير به من  
 المياه وما لا يجوز التظهير به منها وذلك لا يفيده الامتناع بما  
 عداها ولفظ المياه لقب ولا مفهوم له أما الأول فالمراد بيان  
 ما يجوز التظهير به من المياه المشهورة العامة الوجود وأما الثاني فالمراد  
 ان اشتقاق الجواز عن الماء مع أنه في غاية الوضوح مفهوم من إطلاق  
 قوله **الذي يسبح مياه** من الطاهران ومن اشتراطه في التيميم العجى  
 المائتم فصل قوله يسبح مياه ولم يقتصر على التفصيل لحاظه على  
 فائدة الاجمال ثم التفصيل فقال **ما السما** وهو المطر واضيف إلى السماء  
 لنزوله منها سواء اريد بها السحاب أم الجرم المعروف لأن المائتم من  
 السحاب ثم منه إلى الأرض ويجوز أيضاً ان يراد بها جهة العلو  
**وما البحر** وفي القاموس البحر الماء الكثير والحد فقط انتهى فاصافة

المنفون ويجوز لعن اصحاب الاوصاف المذمومة كالفاسقين والمسرورين  
 وما لعن المعين من كافر او فاسق فقتضيه طواهر الاحاديث الجواز  
 وأشار الغزالي إلى تحريمه الا ان علمه من علي الكفر وكالاتنا في تحريم لعنه  
 بعتية للمواناة وقد يشكك بقليل المص سواء بخصوص التوفيق المذكور  
 بتعوله وبلاجابة جدير بأنه قد لا يجاب الداعي إلى خصوص ما سأل في  
 الدنيا كما يجوز إلى الآخرة او يرفى عنه من السوء بقدر ما دعاه مع ان مقصود  
 المصنف حصول خصوص ما سأل حال تاليف الكتاب كما لا يخفى ويمكن  
 ان يجاب بان المراد ان السؤال مظنة الاجابة لخصوص ما طالب  
 وعلامة الاجابة المشية والبكاء والفتشعيرة وقد تحصل الردة  
 والخزي وسكون القلب عقبه وبرد الجاش وظهور النشاط باطناً والاشية  
 ظاهراً حتى كان حلة ثقيلة كانت على كتف الداعي نزلت عنه والحق  
 عند الاشاعة رضي الله عنهم انه تعالى لا يجب عليه شيء ولا يقع منه  
 شيء حتى ان له تعالى ثابته العاجي وتنجمه ابد ولو كافر لكنه لا يقع  
 وتغيب المطيع ابد ولو ملكاً او اسيراً ولا يقع في ذلك لكنه أيضاً  
 لا يقع فسبحانه وتعالى عما يصفون **كتاب** مسابيل  
**الطهارة** وهو من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين  
 في مسمى الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة ومن اضافة  
 العام إلى الخاص كثيراً وعلم الفقه بناء على ان المسابيل وهي بمعنى  
 الالام على التعديدين ولا يخفى الحال في بعتية الاحتمال في مسمى ما ذكر  
**المياه التي تجوز** أي يحمل ويصح فهم من استعمال المشترك في معنيين  
 وهو ظاهر فيهما عند التردد عن القرائن كما قاله الشافعي او مجمل حينئذ

لكن